Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB5/DSEI/SSPI

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية

ملخص المذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار المرافقة لقانون المالية لسنة 2019

يشكل المجهود الاستثماري العمومي الدعامة الأساسية لتحقيق النموذج التنموي الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا. ويتجلى هذا المجهود بالخصوص من خلال توفير المزيد من الهوامش المالية وتوجيهها نحو الاستثمار العمومي، حيث انتقل حجم هذا الأخير من 135 مليار درهم سنة 2009 إلى 195 مليار درهم سنة 2018، أي بزيادة فاقت 44,4%. وهو ما يؤكد الدور الريادي الذي يلعبه الاستثمار في النمو الاقتصادي لبلادنا، وكذا في تطوير مختلف القطاعات المذرة للثروة والمنتجة لفرص الشغل، خاصة على المستوى الجهوي. ويتضح هذا المجهود جليا من خلال النسخة الرابعة للمذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار المرافقة لقانون المالية لسنة 2019، التي تأتي في سياق تنزيل المقاربة الجديدة لتدبير الاستثمارات العمومية. هذا، وترتكز المذكرة حول خمسة محاور رئيسية:

تناول **المحور الأول** لهذه المذكرة تحليل بنية وتطور الاستثمار العمومي كخيار استراتيجي وإرادي للدولة. حيث بذلت الحكومة مجهودات مهمة في هذا المجال وذلك من خلال التعبئة المثلى لموارد الدولة والتحكم في نمط عيش الإدارة. هذا وقد ارتفع المبلغ الاجمالي للاستثمارات العمومية (أخذا بعين الاعتبار جميع مكونات ميزانية الدولة: الميزانية العامة وميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية) إلى 195 مليار درهم، خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2019، مسجلا بذلك زيادة قدرها 16,56% درهم.

موازاة مع هذا المجهود الميزانياتي، أولت الحكومة أهمية خاصة لتسريع وتيرة إنجاز الاستثمارات العمومية، مع الحرص على ضمان توزيع جهوي عادل يتوخى تحقيق تنمية مندمجة ومتوازنة لمختلف جهات المملكة. فعلى سبيل المثال، عرف معدل تنفيذ اعتمادات الاستثمار برسم الميزانية العامة تطورا مطردا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2013 و2017، حيث انتقل من 62,43% إلى 78,99% أي بارتفاع يقارب 17 نقطة. وقد تم تثمين هذا المنحى الإيجابي بعد دخول مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية حيز التنفيذ، خاصة تلك المتعلقة بتحسين مستوى نجاعة التدبير العمومي ولاسيما مقاربة نجاعة الأداء وتحديد سقف الاعتمادات المرحلة في حدود 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة بميزانية الاستثمار. وبفضل هذه التدابير، سجل معدل ترحيل الاعتمادات تحسنا ملحوظا، حيث انتقل من 84% سنة 2013 (مع الأخذ بعين الاعتبار تجميد 15 مليار درهم من اعتمادات الأداء) إلى 36% سنة 2017، وهو ما يعادل متوسط انخفاض سنوي قدره 19%.

أما بخصوص استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد سجلت إصدارات ناهزت 61,286 مليار درهم خلال سنة 2017، وهو ما يعني تحقيق نسبة إنجاز في حدود 60%. إلى ذلك، سجلت نسبة إنجاز ميزانيات الاستثمار بالنسبة للجماعات الترابية 97% سنة 2017 بفضل استثمارات ناهزت 15,55 مليار درهم، مقابل 91% سنة 2013 واستثمارات في حدود 10,97 مليار درهم، أي بزيادة تفوق 6 نقاط.

فيما يبرز **المحور الثاني** دور الاستثمار العمومي في خدمة التوازن المجالي والاجتماعي. في هذا الإطار، وجب التذكير بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها الحكومة لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية من خلال اعتماد نهج يوازي بين الالتقائية والتوافق بين مختلف السياسات العمومية.

فعلى المستوى الاجتماعي، استهدفت المشاريع الاستثمارية العمومية تيسير ولوج الساكنة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (كالطرق والصحة والتعليم والماء والكهرباء...)، خاصة في إطار تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. هكذا، بلغت الاعتمادات المرصودة لبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية برسم سنة 2018 مثلا ما قدره 121 3 مليون درهم، 76% منها موجهة لمشاريع فك العزلة (58 % منها مخصصة لبناء الطرق والمسالك القروية وأشغال الصيانة وإعادة تأهيل الطرق القروية) و19% موجهة لقطاع التعليم و6% لقطاع الصحة.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد استهدفت المشاريع العمومية تعزيز البنيات التحتية للربط الجهوي، ويتعلق الأمر على الخصوص بمواصلة برامج الطرق والطرق السيارة وتمديد شبكة السكك الحديدية، وكذا مواصلة أشغال التوسعة والرفع من مستوى البنيات التحتية للموانئ، فضلا عن تحسين البنيات التحتية للمطارات وبناء السدود. هذا، بالإضافة إلى إنجاز المشاريع الهيكلية الكبرى المندرجة في إطار الاستراتيجيات القطاعية الرئيسية (مخطط المغرب الأخضر والطاقات المتجددة،...). في هذا الصدد، لابد من التذكير بالإنجازات التالية:

- ربط 60% من الساكنة بشبكة الطرق السيارة الوطنية على طول 1.773 كلم؛
- إطلاق خدمة القطار الفائق السرعة الرابط بين طنجة والدار البيضاء والذي تقدر تكلفته بـ 20 مليار درهم؛
- مواصلة أشغال بناء ميناء الناظور- غرب المتوسط بكلفة تقدر ب 10 ملايير درهم؛
- تدشين مطار فاس الجديد من طرف صاحب الجلالة بطاقة استيعابية تقدربـ 2,5 مليون مسافر وبتكلفة تبلغ 471 مليون درهم ؛
- مواصلة تفعيل برامج مخطط المغرب الأخضر(مشاريع الدعامة الثانية واقتصاد الماء وتوسعة مساحات الري وتعزيز الشراكة في مجال الري بين القطاعين العام والخاص واستصلاح مناطق الري الصغير والمتوسط وتهيئة واستصلاح المراعي)؛
- مواصلة الشطر الثاني والثالث لمركب الطاقة الشمسية نور ورزازات (350 ميغاواط) والذي سيمكن من توفير حوالي 200 فرصة شغل، باستثمار يناهز 16.398 مليون درهم.

هذا، ويتناول **المحور الثالث** انبثاق الجهة كفاعل أساسي في مجال التنمية المجالية. ويتجلى ذلك في تحسين الجاذبية السوسيو اقتصادية لجميع الجهات، من خلال تنزيل برامج التنمية الجهوية وتفعيل البرامج المندمجة للتنمية الحضرية بكل من مدن الدار البيضاء والرباط وطنجة وتطوان وسلا ومراكش والقنيطرة والحسيمة. كما يجسد البرنامج التنموي للأقاليم الجنوبية، نموذجا رائدا للجهوية المتقدمة، وهو البرنامج الذي كان موضوع اتفاقيات إطار موقعة أمام جلالة الملك في نونبر 2015 بمدينة العيون، ثم بمدينة الداخلة في فبراير2016، وذلك بغلاف مالي إجمالي ناهز 80 مليار درهم.

من جهة أخرى، مكنت مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي انخرط فيها المغرب من تحقيق نمو مستدام على مدى العقدين الأخيرين، وذلك بفضل مختلف الاستراتيجيات القطاعية والأفقية التي ساهمت في تحفيز التطور التدريجي لنظم الإنتاج الوطني وتعزيز تموقعها على مستوى سلاسل القيم العالمية، وهو الأمر الذي ما فتئ يتأكد يوما بعد يوم. غير أن هذه الدينامية تتميز بتفاوت وتيرة النمو على المستوى الجهوي، مع امتداد مجالي تنازلي لنسب النمو انطلاقا من الجهات المركزية نحو الجهات المحاذية.

أخيرا، يركز **المحور الرابع** لهذه المذكرة، على الآفاق المستقبلية لتحسين تدبير الاستثمار العمومي بغية الرفع من فعاليته ووقعه على المستوى الجهوي، وذلك بشكل أكثر توازنا. في هذا الصدد، يتوخى مشروع إصلاح تدبير الاستثمارات العمومية، الذي يوجد حاليا في طور الإنجاز، اعتماد إطار إجرائي موحد لتدبير الاستثمارات العمومية على طول دورة حياة المشروع (مراحل تحديد الحاجيات والتقييم القبلي وترتيب الأولويات والبرمجة وتتبع التنفيذ والتقييم البعدي)، وكذا توفير الأدوات التدبيرية (وتشمل النظام المعلوماتي والأدلة والنصوص القانونية ...) اللازمة لضمان حكامة جيدة للاستثمارات العمومية. ويبقى الهدف من ذلك هو تحقيق تدبير أمثل للمشاريع المقترحة للتمويل العمومي، الشيء الذي سيساعد لامحالة في تحسين اختيار المشاريع الأكثر مردودية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال مأسسة التقييم القبلي لمشاريع الاستثمار، مما سيمكن من تقييم الأثر السوسيو-اقتصادي للمشاريع المقترحة وترتيبها وفقا لاستدامتها المالية ومردوديتها السوسيو-اقتصادية على المستوى الجهوي.